الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التجارة» تحسن أداء الـ «داو» عن طريق اجتماعات مكثفة يترأسها الشلال

تكثف وزارة التجارة والصناعة عملها على تحسين وتطوير آلية العمل في برنامج التراسل الإلكتروني الـ «داو» في الفترة الأخيرة. ووفق مصادر معنية لـ «الأنباء»، حيث قالت إن الوكيل المساعد لقطاع الدعم الفني والتخطيط في الوزارة فواز الشلال يقوم حاليا بترأس وحضور اجتماعات مكثفة للعمل على تحسين أداء النظام. وأشارت المصادر إلى أن تلك الخطوة تهدف إلى الأرقاء بأداء الوزارة من ناحية كيفية التعامل مع تكنولوجيا المعلومات ومواكبة التطور الحاصل ما بين الدول المجاورة.

● عبدالرحمن خالد

في دراسة أعدتها "الأنباء"..والبنوك تحتفظ بمخصصات كاملة مقابل مديونيتها على شركات الاستثمار المتعثرة

3,7 مليارات دينار إجمالي مخصصات البنوك من 2008 وحتى منتصف 2013

على الرغم من مرور أكثر من خمسة أعوام ونصف العام على الأزمة المالية العالمية، إلا أن تداعياتها لاتزال مستمرة على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، رغم ما بذل من جهود لمواجهة هذه التداعيات. فعلى مستوى الاقتصاد الكويتي، فإن الأزمة أثرت بشكل رئيسي على القطاع الخاص الذي لايزال يواجه صعوبات في الخروج من تداعيات هذه الأزمة والتي تمثلت في أزمة ديون وتراجع حاد في قيم الاصول، الأمر الذي أثر على القطاع المصرفي الكويتي الذي دفع البنوك لأخذ مخصصات منذ بداية الأزمة في عام 2008 وحتى النصف الاول من العام الحالي والتي بلغ حجمها 3 مليارات و712 مليون دينار، وخلال تلك الفترة حققت البنوك أرباحا تقدر بنحو 2,658 مليار دينار.

ووفقا لدراسة قامت بإعدادها «الأنباء» فإن إجمالي مخصصات بيت التمويل الكويتي منذ عام 2008 وحتى منتصف العام الحالي بلغت نحو 1,293 مليار دينار، ويمثل عام 2011 الأكثر أخذا للمخصصات بالنسبة لـ «بيتك» والذي بلغ حجم المخصصات فيه نحو 321 مليون دينار ثم عام 2012 الذي بلغ فيه حجم المخصصات نحو 255 مليون دينار، فيما بلغ حجم مخصصاته في النصف الاول من عام 2013 نحو 103 ملايين دينار.

وتظهر الدراسة أن بنك الخليج قام في عام 2008 بأخذ مخصصات تقدر بنحو 333 مليون دينار بسبب ما تعرض له البنك من أزمة المشتقات الناتجة عن الأزمة العالمية، ثم بدأت تتراجع مخصصات بنك الخليج لتصل في عام 2009 الى 111,1 مليون دينار، الا انها ارتفعت قليلا في عام 2010 لتصل الى 115 مليون دينار لتشهد انخفاضا كبيرا في عام 2011 و2012، ليصل اجمالي مخصصات بنك الخليج منذ بداية الأزمة في عام 2008 وحتى نهاية النصف الاول من العام الحالي الى 755 مليون دينار والتي تُعد أعلى مخصصات بعد بيت التمويل الكويتي. ثم جاء بعد ذلك البنك التجاري الذي بلغ مجمل مخصصاته خلال تلك الفترة نحو 475 مليون دينار، حيث قام بأخذ أعلى مخصصات في عامي 2009 بمقدار 130,8 مليون دينار وعام 2011 بمقدار 100,4 مليون دينار. وتلا ذلك مخصصات البنك الوطني التي بلغت خلال تلك الفترة نحو 411 مليون دينار، حيث بلغ أعلى معدل لأخذ المخصصات في عام 2012 والتي بلغت نحو 139 مليون دينار.

وحسب التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي حول البنوك الكويتية، فإنه أشار الى أن معدلات الرسملة المرتفعة واستمرار الربحية وانخفاض القروض غير المنتظمة والمخصصات المرتفعة لدى البنوك المحلية تساهم في المجمل في دعم الاستقرار المالي وان معدل كفاية رأس المال للبنوك المحلية بلغ 18٪ وانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة في البنوك الى 4,4٪ في يونيو الماضي وان البنوك تحتفظ بمخصصات كاملة مقابل مديونيتها على شركات الاستثمار المتعثرة، الأمر الذي يقلص مخاطر الائتمان والاستثمار لدى البنوك على قطاع الشركات الاستثمارية، ويلاحظ أن شهادة البنك المركزي تجاه البنوك الكويتية تظهر تعافي القطاع من تداعيات الأزمة، إلا أن بعض البنوك ستستمر في أخذ المزيد من المخصصات بشكل كبير نسبيا حتى عام 2015.

2,6 مليار دينار أرباح البنوك من 2008 حتى منتصف 2013 منها 1,5 مليار دينار أرباح البنك الوطني

أرباح البنوك

وتظهر الدراسة التي قامت بها «الأنباء» أن أرباح البنوك منذ بداية الأزمة في عام 2008 وحتى نهاية النصف الاول من العام الحالي بلغت نحو 2,658 مليار دينار منها نحو 1,558 مليار دينار مجمل أرباح بنك الكويت الوطني خلال تلك الفترة، فيما بلغت أرباح بيت التمويل الكويتي خلال تلك الفترة نحو 599 مليون دينار. ففي عام 2008 بلغت أرباح البنك الوطني نحو 255,3 مليون دينار لترتفع بشكل تدريجي متجاوزة حاجز الـ 300 مليون دينار في عام 2010 بمقدار مليون دينار وفي عام 2011 بلغت نحو 302 مليون دينار، لتصل في عام 2012 الى 305 ملايين دينار.

فيما بلغت أرباح «بيتك» في عام 2008 نحو 156,9 مليون دينار مقابل مخصصات بلغ حجمها نحو 210 ملايين دينار في نفس العام، ثم بدأت الأرباح تصل الى 80 مليون دينار في عام 2011 والذي يُعد الأدنى في الأرباح في الوقت الذي سجل فيه «بيتك» أعلى رقم في أخذ المخصصات في ذلك العام والتي بلغت نحو 321 مليون دينار. أما بنك الخليج فقد تكبد خسائر قياسية في عام 2008 والتي بلغت نحو 359,5 مليون دينار نتيجة أزمة المشتقات التي تعرض لها البنك والتي دفعت الحكومة للتدخل لإنقاذ البنك الذي بدأ يتعافى بشكل سريع لتتراجع خسائره في عام 2009 إلى 28 مليون دينار، ليدخل البنك في مرحلة تحقيق الأرباح، وإن بشكل تدريجي ومحدود، وبالمقارنة بمعدلات أرباح البنوك في السعودية والإمارات وقطر خلال تلك الفترة مقارنة بالبنوك الكويتية، نجد أن هناك تفاوتا كبيرا نتيجة حجم الإنفاق الحكومي الضخم على المشاريع التنموية في الدول الثلاث التي قامت أيضا بشراء أصول من بنوكها خلافا للوضع في الكويت الذي شهدت فيه هذه السنوات ضعفا في حجم الإنفاق الرأسمالي الحكومي، وبالتالي ضعفا في معدلات الإقراض، الأمر الذي أثر بالتبعية على حجم أرباح البنوك الكويتية، لذلك فإنه من الضروري أن تزداد وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية التي ستكون المحرك الأساسي لخروج القطاع الخاص المحلي من تداعيات الأزمة، وبالتبعية ارتفاع معدلات النمو في الإقراض من قبل البنوك التي لديها سيولة مالية كبيرة تشكل عبئا عليها.

● هشام أبوشادي

إجمالي أرباح البنوك من 2008 حتى النصف الأول من 2013

	2008	2009	2010	2011	2012	النصف الأول 2012	النصف الأول 2013
الوطني	255,35	265,22	301,69	302,41	305,13	120,81	128,53
الخليج	359,52ـ	28,07ـ	19,06	30,62	30,89	12,79	14,27
التجاري	100,66	0,15	40,45	0,81	1,12	0,45	7,73
الأهلي	46,04	39,17	53,45	50,34	30,03	21,19	17,25
المتحد	51,37	14,26	27,44	31,54	38,54	20,52	23,16
برقان	37,07	6,21	4,66	50,56	55,60	31,16	27,89
بيتك	156,96	118,74	105,98	80,34	87,68	42,13	49,82
بوبيان	1,85	51,70ـ	6,11	7,86	9,13	5,21	6,26
الدولي	19,80	8,24ـ	16,75	10,54	13,17	6,00	6,00
المجموع	309,56	355,75	575,32	565,32	571,27	260,27	280,92

إجمالي المخصصات من 2008 إلى النصف الأول من 2013

	2008	2009	2010	2011	2012	النصف الأول 2012	النصف الأول 2013
الوطني	80,76	55,60	19,94	57,29	139,02	50,96	58,56
الخليج	333,76	111,14	115,34	67,91	88,94	38,77	38,58
التجاري	57,69	130,81	51,17	100,41	92,64	46,82	42,64
الأهلي	34,70	37,50	15,89	25,11	47,36	20,81	19,87
المتحد	18,53	47,07	24,49	19,83	16,84	5,79	6,48
برقان	46,55	82,84	71,75	33,65	40,11	15,54	24,85
بيتك	210,94	203,89	198,63	321,30	255,35	109,22	103,04
بوبيان	20,45	39,51	9,09	12,23	20,43	10,55	8,92
الدولي	4,90	26,34	3,44ـ	7,66	7,67	1,96	10,26
المجموع	808,29	734,70	502,86	645,38	708,35	300,42	313,19

على المواطنين والمقيمين والشركات عبر استمارة تفويض موقعة إلى مزود الخدمة

اتجاه لتطبيق نظام الخصم المباشر بالكويت لتسديد الدفعات الخاصة بخدمات الكهرباء والمياه والاتصالات

كشفت مصادر رفيعة المستوى لـ «الأنباء» أن مجلس الوزراء يتجه إلى تطبيق «نظام الخصم المباشر» بالكويت الذي سيتيح تسديد الدفعات الخاصة بخدمات الكهرباء والمياه والاتصالات وأقساط التأمين من المستفيدين من تلك الخدمات التي تقدمها الدولة سواء من الشركات او الافراد (المواطنين والمقيمين) وذلك بعد ان تمت دراسة تطبيق النظام مع الجهات المعنية من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية.

وقالت المصادر ان الهدف من تلك الخطوة يتمثل في تلافي التهرب أو التأخر في دفع المستحقات المالية للمستفيدين من تلك الخدمات الحكومية حيث سيمكن بعد تطبيق المرحلة الأولى من النظام الاستغناء إلى حد كبير عن استخدام تعليمات السداد المكتوبة فيما يخص الدفعات المتكررة، والاستغناء أيضا عن توقيع العديد من الشيكات المؤجلة السداد.

وأفادت المصادر بأن النظام يشكل الخيار الأمثل لتسديد الدفعات المنتظمة إلكترونيا سواء على شكل مبالغ ثابتة أو متغيرة وذلك من خلال تقديم استمارة تفويض موقعة بذلك إلى مزود الخدمة. وحالما يتم إدخال هذه الاستمارة بنجاح، تتم عمليات الدفع بشكل آلي من قبل بنك العميل عبر الحساب الذي اختاره في الاستمارة، مبينا أن ذلك النظام سيسهم في توفير الكثير من الوقت والجهد على الشركات والافراد في آن معا، فضلا عن الحفاظ على أموال الدولة وذلك بهدف بناء اقتصاد قوي ومتين للكويت ويعد ايضا خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو رفع كفاءة الجهات الحكومية وتطويرها انسجاما مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال، وبالتالي ترسيخ مكانة الكويت نحو بناء مركز مالي تجاري عالمي.

وأضافت المصادر ان مجلس الوزراء يتبنى التكنولوجيا الحديثة بهدف الارتقاء بالأنظمة الإلكترونية وتحسين الخدمات المقدمة لتحسين فاعلية وأداء أنظمة الدفع بالدولة عبر آليات متطورة يمكن الاعتماد عليها في جميع الوزارات التي تقدم خدمات للافراد والشركات، متوقعا أن يبدأ تفعيل وتطبيق النظام خلال العام المقبل كمرحلة اولى ضمن مراحله الثلاث التي سيتم تطبيقها في الكويت لتشمل جميع الخدمات التي تقدمها الدولة.

● محمود فاروق

اتجاه لتطبيق نظام الخصم المباشر عوضا عن التكدس لتسديد الفواتير الحكومية

في خطوة نحو الاستعدادات لتطبيق قانون الـ "فاتكا"

البنوك تبعث إلى اتحاد المصارف بنموذج المعلومات عن حسابات الأميركيين و«المركزي» يرد

علمت «الأنباء» ان البنوك الكويتية انتهت من إعداد مقترح النموذج الخاص بالمعلومات عن العملاء الحاملين للجنسية الأميركية الذي سيقدم الى إدارة الضرائب الأميركية وإرساله الى اتحاد المصارف، وذلك تطبيقا لما جاء به قانون مكافحة التهرب الضريبي للأميركيين الذين يملكون حسابات مصرفية في الخارج والمعروف باسم الـ «فاتكا». وأوضحت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» ان البنوك الكويتية بعثت باقتراحات نموذج المعلومات المطلوب من إدارة الضرائب الأميركية الى اتحاد المصارف الذي قام بتجميع الاقتراحات وتوصل الى نموذج موحد لتطبقه على كل البنوك المحلية وإرساله الى بنك الكويت المركزي للموافقة عليه ليتسنى اعتماده رسميا.

وكشفت المصادر ذاتها ان «المركزي» اطلع على النموذج الموحد المقترح من اتحاد المصارف وأجرى عليه بعض التعديلات وأرسله الى «الاتحاد» للاطلاع عليه قبل المباشرة الفعلية بتعميمه على البنوك الكويتية. وتجدر الإشارة الى أن وزارة الخزانة الأميركية أصدرت قرارا يقضي بإرجاء العمل بقانون مكافحة التهرب الضريبي للأمريكيين الذين يملكون حسابات مصرفية في الخارج «فاتكا» حتى يوليو 2014، والذي كان من المقرر تطبيقه بداية من يوليو 2013 وتطبيق جزاءاته بداية من يناير 2014.

يذكر ان قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية «فاتكا» يطالب البنوك الأجنبية والمؤسسات الأخرى «غير الأميركية بتقديم معلومات الى إدارة الضرائب الأميركية بشأن حسابات الأميركيين في الخارج التي تزيد قيمتها على 50 ألف دولار مع الأخذ في الاعتبار ان مخالفة القانون قد تؤدي لعقوبات تقضي بتجميد أنشطة المؤسسات المالية الأجنبية في السوق الأميركي.

● منى الدغيمي

..والبنوك توقع اتفاقيات مع شركات استشارية مالية عالمية لترتيب إجراءات تنفيذ قانون الـ «فاتكا»

علمت «الأنباء» ان بعض البنوك المحلية وقعت اتفاقيات مع شركات استشارية مالية عالمية، لترتيب إجراءات تنفيذ قانون الـ «فاتكا» وإعداد لوائح وبرامج تقنية للتوافق مع القانون الأميركي الجديد، وقد قطعت شوطا كبيرا في إنهاء تنفيذ البرنامج والبدء فيه في الوقت المحدد.

وأفاد مصدر مصرفي في احد البنوك المحلية بأن مصرفهم باشر بتعيين شركة استشارات مالية ومنحها جميع المعلومات المطلوبة لصياغة السياسات الخاصة بتطبيق القانون وإحداث نظم معلومات تسهل عملية الرقابة على حسابات العملاء أصحاب الجنسيات الأميركية.

وأضاف في ذات الصدد ان الشركة الاستشارية قدمت دراسة أولية للبنك بتحديد الاحتياجات المطلوبة والبرامج التقنية اللازمة وقام البنك بإرسالها الى الإدارة القانونية ومن ثم عرضها على اللجنة الاستشارية في البنوك الكويتية لتقديم نموذج موحد للاستخدام، موضحا ان النموذج المتفق عليه ستتم مناقشته من طرف إدارة مكافحة غسيل الأموال لدى البنك.

وأشار الى أنه سيتم التعامل والإفصاح عن المعلومات الخاصة بحسابات العملاء الأميركية عبر المصارف المركزية الخليجية والمصارف الكويتية ولن يتم إشعار البنك المركز الأميركي بأي معلومات عن حسابات الأميركيين، موضحا ان تطبيق القانون سيكون عبر مراحل، تبدأ بالكشف والتقييم، لمعرفة موقف البنك من البيانات المطلوب الإفصاح عنها، ثم مرحلة التطبيق والتنفيذ، عبر صياغة التعليمات والسياسات الخاصة بهذا الشأن، والبرامج التي يجب اتباعها في ما يتعلق بمسألة الغرامات والخصومات.

● منى الدغيمي

تسريح الموظفين الأجانب بالبورصة .. أزمة تعيد طرح نفسها

تطل أزمة تسريح عدد من العمالة الأجنبية في سوق الكويت المالي برأسها مجددا في هذه الآونة في ظل عزم هيئة أسواق المال تطبيق القانون الذي ينص على ضرورة أن يكون عدد الموظفين الأجانب 25٪ من الإجمالي.

وهي الأزمة ذاتها التي شغلت المسؤولين في الهيئة وإدارة السوق العام الماضي، وتم الاكتفاء بإنهاء خدمات 12 موظفا فقط بعد الاتفاق على منح فرصة لهؤلاء الموظفين لتدبير أحوالهم حتى لا ينتج عن إنهاء خدماتهم مشكلات اجتماعية.

وحسب مصادر مطلعة لـ «الأنباء» فإن النية تتجه لإبلاغ عدد من الموظفين بإنهاء خدماتهم خلال شهر أكتوبر الجاري، ويرجح أن يكون العدد 40 موظفا من مختلف الإدارات.

وأضافت المصادر أنه جار التنسيق الآن بين هيئة الأسواق وإدارة السوق لتحديد العدد المناسب ومن أي الإدارات بما لا يخل بالعمل داخل مرفق البورصة الكويتية.

وأشارت المصادر الى أن هناك حالة من الغموض حول هذا الموضوع، وان الموظفين الأجانب داخل البورصة يترقبون ما ستسفر عنه الأيام المقبلة وسط حالة من القلق.

وأشارت المصادر الى أن الجهات المعنية تعتزم إبلاغ الموظفين بإنهاء خدماتهم في أكتوبر الجاري شفهيا على أن يكون إبلاغهم بشكل رسمي في ديسمبر المقبل أي قبل انتهاء عقودهم في مارس 2014، وذلك لمنحهم متسع من الوقت كي يتسنى لهم تسوية أوضاعهم.

وفي هذا السياق، رأت مصادر أخرى أن التوقيت غير مناسب لمثل هذه الخطوة، وخاصة أن سوق الكويت للأوراق المالية على أعتاب تشغيل المرحلة الثانية من نظام «اكستريم» وهي المرحلة المعنية بتطوير سوق المشتقات بالبورصة، وهو عمل يحتاج لجهد كل العاملين بالسوق في كثير من الإدارات.

● شريف حمدي

الصالح يتوجه لاعتماد إحالة 37 مسؤولا في «التجارة» منهم 13 مديرا إلى التقاعد قريبا..والتوسع في إنشاء إدارات متشابهة المهام يرهق الوزارة ماليا ويشتت مراجعيها

علمت «الأنباء» أن وزير التجارة والصناعة أنس الصالح سيعتمد خلال الأيام القليلة المقبلة إحالة 37 مسؤولا في الوزارة من بينهم 13 مديرا إلى التقاعد لكونهم امضوا 30 عاما في العمل بالوزارة.

واضافت المصادر أن المسؤولين هم مديرون ومراقبون ورؤساء أقسام مما يجعل الوزير يصدر قرارا وزاريا خلال الفترة القليلة المقبلة يقضي بترقية عدد من الموظفين لسد النقص الشاغر في تلك المناصب الادارية.

ولفتت المصادر إلى أن الوزارة قد توسعت في إنشاء ادارات جديدة خلال الفترة الاخيرة بشكل ملحوظ خاصة أن هناك عددا من الادارات بينها تشابه في مهامها مما يزيد من العبء المالي على كاهل الوزارة.

وضربت المصادر مثالا على تلك الادارات المتشابهة بثلاث ادارات هي: «حماية المستهلك وقمع الغش التجاري والرقابة التجارية»، اضافة الى ثلاث ادارات اخرى هي: «ادارة الدراسات والدعم التجاري ـ ادارة الدراسات التجارية ـ ادارة التخطيط والبحوث » هذا اضافة الى إدارات «الاسعار ـ ودراسة الاسعار المسحية».

واشارت المصادر الى ان هذه الادارات تقوم بانشطة متشابهة ومن الأهمية بمكان دمجها أي كل 3 إدارات يتم دمجها في إدارة واحدة لتقليل النفقات المالية التي ترهق الوزارة.

وأشارت المصادر الى ان دمج هذه الادارات من شأنه يخفف الجهود التي يبذلها المراجعون في الوزارة جراء «تشتتهم » فيما بين هذه الادارات.

واشارت المصادر الى ان هذه الادارات تسببت في زيادة القدرة الاستيعابية للوزارة من حيث الأماكن المخصصة لتلك الادارات مما نتج عنه خروج العديد من الادارات من مقر الوزارة الى اماكن أخرى خارج مجمع الوزارات وتأجير مقرات جديدة لها في عدد من الأبراج مما يرهق الوزارة ماليا.

ونصحت المصادر الوزير الصالح بدمج الادارات المتشابهة بعضها مع بعض حتى يتمكن الوزير من محاسبة هذه الادارات في حال وجود تقصير لعدم «رمي المسؤوليات فيما بين تلك الادارات» نتجة تشابهها في مهامها.

من جانب آخر تساءلت المصادر عن الترقيات المرتقبة في الوزارة خلال الفترة المقبلة قائلة: هل ستتم ترقية الموظفين في الوزارة حسب المعايير المتبعة؟

وتوقعت المصادر إجراء تدوير لقياديي الوزارة ومدرائها خلال الفترة المقبلة.

وذكرت المصادر أن وزير التجارة والصناعة تسلم خلال الأيام القليلة الماضية كشفا من احدى الادارات المعنية في الوزارة يحوي اسماء المسؤولين الذين اتموا 30 عاما بهدف اعتماد الكشف لاحالتهم الى التقاعد.

● عاطف رمضان